## الباحث

م.د ازاد مجيد محمد اسماعيل

# دور جلال الطالباني في تعزيز العلاقات العراقية الليبية (٢٠٠٣-٢٠١٢)

## Researcher

Lecturer Phd: Azad Majied Mohammed Ismail

# The Role of Jalal Talabani in Strengthening Iraqi-Libyan Relations (2003–2012)

## معلومات الباحث

اسم الباحث: م.د. ازاد مجيد محمد اسماعيل

البريد الالكتروني:
azad.majied@uokirkuk.edu.iq

الاختصاص العام: تاريخ الحديث والمعاصر

الاختصاص الدقيق: تاريخ العراق الحديث والمعاصر

مكان العمل الحالي:

القسم: التاريخ

الكلية: الآداب

الجامعة او المؤسسة: جامعة كركوك

البلد: العراق

الكلمات المفتاحية:
العلاقات العراقية الليبية، جلال طالباني، الثورة الليبية، الدبلوماسية العربية، معمر القذافي، النظام العراقي الجديد، الربيع العربي

**معلومات البحث**

**تاريخ استلام البحث:** ٢٠٢٦/٤/١٥

**تاريخ القبول:** ٢٠٢٦/٤/٢٧

## عنوان البحث

**دور جلال الطالباني في تعزيز العلاقات العراقية الليبية (٢٠٠٣-٢٠١٢)**

## ملخص البحث

تتناول هذه الدراسة دور الرئيس جلال الطالباني في تعزيز العلاقات العراقية الليبية خلال الفترة ٢٠٠٣-٢٠١٢، وهي مرحلة شهدت تحولات جذرية في البلدين على المستويين الداخلي والخارجي. يهدف البحث إلى تحليل طبيعة الدور الذي لعبه الطالباني في إدارة الملف الليبي، والكشف عن الآليات الدبلوماسية التي وظفها للحفاظ على قنوات التواصل مع الأطراف الليبية المختلفة. اعتمد البحث على المنهج التاريخي لتتبع تطور العلاقات الثنائية، والمنهج الوصفي لتحليل مواقف الطالباني وتصريحاته، بالإضافة إلى المنهج التحليلي لدراسة القرارات السياسية وتأثيرها على مسار العلاقات. توصل البحث إلى نتائج مهمة أبرزها أن الطالباني اعتمد مقاربة براغماتية قائمة على الحياد الإيجابي إزاء الأزمة الليبية، مما ساهم في الحفاظ على استمرارية العلاقات رغم الظروف الصعبة. كما أظهرت النتائج أن شبكة علاقات الطالباني الشخصية الواسعة وموقعه السياسي الفريد مكناه من تجاوز الخلافات وتعزيز الحوار، خاصة بعد سقوط نظام القذافي عام ٢٠١١. استنتج البحث أن الدور الشخصي للطالباني كان عاملاً حاسماً في إعادة بناء الثقة بين البلدين، ومهد الطريق لعودة العلاقات الدبلوماسية عام ٢٠١٢، مما يؤكد أهمية القيادة الفردية في توجيه السياسة الخارجية أثناء الأزمات.

جمهورية العراق/وزارة التعليم العالي والبحث العلمي/جامعة كركوك/كلية الآداب/مجلة آداب كركوك

Kirkuk Journal of Arts, Volume (2) , Number (6), June, 2026

**Researcher information**

Researcher: Dr. Azad Majied Mohammed Ismail

E-mail: azad.majied@uokirkuk.edu.iq

General Specialization: Modern and Contemporary History

Specialization: Modern and Contemporary History of Iraq

Place of Work (Current):

Department: History

College: Arts

University or Institution: University of Kirkuk

Country: Iraq

Key words: Iraq-Libya relations, Jalal Talabani, Libyan revolution, Arab diplomacy, Muammar Gaddafi, post-2003 Iraq, Arab Spring

Search information

Search Receipt history: 15/4/2026

Acceptance: 27/4/2026

Republic of Iraq Ministry of Higher education and scientific research / Kirkuk University / college of Arts

## The Title

# The Role of Jalal Talabani in Strengthening Iraqi-Libyan Relations (2003–2012)

## Abstract

This study examines the role of President Jalal Talabani in strengthening Iraqi-Libyan relations during the period 2003-2012, a phase that witnessed radical transformations in both countries on internal and external levels. The study aims to analyze the nature of the role Talabani played in managing the Libyan file and to reveal the diplomatic mechanisms he employed to maintain channels of communication with various Libyan parties. It adopted the historical approach to trace the development of bilateral relations, the descriptive approach to analyze Talabani's positions and statements, in addition to the analytical approach to study political decisions and their impact on the course of relations. It is also reached important findings, most notably that Talabani adopted a pragmatic approach based on positive neutrality towards the Libyan crisis, which contributed to maintaining the continuity of relations despite the difficult circumstances. The results also showed that Talabani's extensive personal network of relationships and his unique political position enabled him to overcome differences and enhance dialogue, especially after the fall of the Gaddafi regime in 2011. The study concluded that Talabani's personal role was a crucial factor in rebuilding trust between the two countries and paved the way for the resumption of diplomatic relations in 2012, underscoring the importance of individual leadership in directing foreign policy during crises

**المقدمة**

شهدت العلاقات العراقية الليبية خلال الفترة الممتدة بين ٢٠٠٣ –٢٠١٢ تقلبات حادة عكست طبيعة التحولات الكبرى التي عصفت بالبلدين والمنطقة العربية بشكل عام. ففي العراق، أدى سقوط نظام صدام حسين إثر الاحتلال الأمريكي عام ٢٠٠٣ إلى دخول البلاد في مرحلة انتقالية معقدة، اتسمت بالصراع الطائفي وضعف مؤسسات الدولة، مما انعكس سلباً على قدرة العراق على إعادة تشكيل علاقاته الخارجية بشكل متوازن. وفي المقابل، كانت ليبيا تحت حكم العقيد معمر القذافي تشهد انفتاحاً تدريجياً على المجتمع الدولي بعد سنوات من العزلة، قبل أن تنهار مؤسساتها مع اندلاع ثورة ١٧ شباط ٢٠١١ التي أطاحت بنظام القذافي وأدخلت البلاد في دوامة من الفوضى والانقسام. تتمثل **إشكالية البحث** في التساؤل التالي: ما هو الدور الذي لعبه جلال الطالباني في تعزيز العلاقات العراقية الليبية خلال الفترة ٢٠٠٣–٢٠١٢، وكيف استطاع أن يوظف موقعه السياسي وخبراته الدبلوماسية للتأثير في مسار العلاقات بين بغداد وطرابلس في ظل ظروف إقليمية ودولية. **يهدف البحث** إلى تحقيق عدة أهداف، أولاً: تسليط الضوء على الدور غير المعلن للرئيس جلال الطالباني في إدارة الملف الليبي، ثانياً: تحليل التحديات التي واجهت العلاقات العراقية الليبية خلال فترة الدراسة، وكيف تعامل الطالباني مع هذه التحديات. **اعتمد البحث** على المنهج التاريخي لرصد تطور العلاقات الثنائية بين العراق وليبيا عبر المراحل المختلفة، وتتبع التحولات التي طرأت عليها. كما استخدم المنهج الوصفي لتحليل مواقف الطالباني وتصريحاته وزياراته الرسمية وغير الرسمية المتعلقة بالشأن الليبي. بالإضافة إلى ذلك، تم الاعتماد على المنهج التحليلي لدراسة القرارات السياسية التي اتخذها الجانبان وتأثيرها على مسار العلاقات. تبرز **أهمية البحث** في عدة اعتبارات: أولاً: يتناول شخصية سياسية عراقية مؤثرة (جلال الطالباني) ودورها في إدارة ملف إقليمي حساس (العلاقات مع ليبيا)، خلال فترة شهدت تحولات كبرى على المستويين العربي والدولي. ثانياً: يقدم البحث نموذجاً للدبلوماسية الفردية في إدارة الأزمات الإقليمية، وكيف يمكن لشخصية سياسية واحدة أن تحدث فرقاً في مسار العلاقات الثنائية رغم محدودية الإمكانات الرسمية، لقد مثل جلال الطالباني حالة استثنائية في السياسة العراقية، حيث جمع بين كونه رئيساً للجمهورية بصلاحيات محدودة دستورياً، وشخصية سياسية مخضرمة تمتلك شبكة علاقات إقليمية ودولية واسعة.

**المبحث الاول: العلاقات العراقية الليبية خلال فترة (٢٠٠٣-٢٠٠٦).**

**أولاً: العلاقات العراقية الليبية قبيل عام ٢٠٠٣.**

شهدت العلاقات العراقية الليبية تطورات متباينة عبر العقود الأخيرة من القرن العشرين، إذ تأثرت بالتوجهات السياسية والأيديولوجية لكلا البلدين، فضلاً عن التحولات الإقليمية والدولية. وبينما تبنت ليبيا تحت قيادة معمر القذافي(١٩٤٢-٢٠١١) توجهات قومية عربية ذات طابع راديكالي، سعى العراق في ظل حكم حزب البعث بقيادة صدام حسين(١٩٣٧-٢٠٠٦) إلى توطيد نفوذه الإقليمي في إطار مشروع قومي عربي آخر. ورغم بعض التقاطعات الأيديولوجية بين النظامين، إلا أن العلاقات بين البلدين مرت بمراحل من التقارب والتوتر وفقًا للمتغيرات السياسية والظروف الدولية**(St John, 2004)** .

**أ- الخلفية التاريخية للعلاقات العراقية الليبية.**

بدأت العلاقات الدبلوماسية بين ليبيا والعراق تتشكل بوضوح بعد ثورة معمر القذافي ضد إدريس السنوسي(١٨٨٩-١٩٨٣) (ثورة الفاتح) في ١ أيلول عام ١٩٦٩ **(عبدالله، ٢٠٢٢، ص ٧)**، إذ تبنت ليبيا نهجًا قوميًّا متقاربًا مع التيارات البعثية المنتشرة في المشرق العربي، رغم أن القيادة الليبية لم تكن جزءًا من حزب البعث العراقي أو السوري. في تلك الفترة، دعمت ليبيا العراق في العديد من القضايا القومية، مثل دعم القضية الفلسطينية، ومعارضة الوجود الأمريكي في الشرق الأوسط. ومع تصاعد الخلافات داخل النظام العربي، برزت تباينات بين البلدين، خاصة فيما يتعلق بمسألة الوحدة العربية. ففي الوقت الذي دعت فيه ليبيا إلى اندماج عربي سريع وشامل، كان العراق أكثر تحفظًا وأيد فكرة الوحدة التدريجية بين الدول العربية. خلال تلك الفترة، أرتبط جلال الطالباني(١٩٣٣-٢٠١٧) بعلاقات تاريخية مع القيادة الليبية، إذ كانت طرابلس محطة مهمة لدعم الحركات المعارضة للنظام العراقي **(الطالباني، ٢٠١٤، ص ٢١٠)**، تحسنت علاقة جلال طالباني بدولتي سوريا وليبيا كثيراً وقدموا له تسهيلات كبيرة، وذلك بهدف تمكينه من تنفيذ أكبر قدر من الأنشطة ضد الحكومة العراقية **(سالّح، د.ت.، ص ٢٠٨)**، وفي عام ١٩٧٨، أرسلت ليبيا مبلغ (٣٥) ألف دينار، ثم رفعت المبلغ إلى (٥٠) ألف دينار شهرياً لجلال الطالباني. وبعد كشف هذا التمويل من قبل منذر النقشبندي(١٩٣٥-٢٠١١) لصالح المخابرات العراقية، أوقفت ليبيا مساعداتها، لكنها استأنفتها مرة أخرى في عام ١٩٨١ بعد زيارة جلال طالباني الى ليبيا **(شيخموس، ٢٠١٨، ص ١٧٦-١٧٧)**. مع ذلك ظلت العلاقة قائمًا

بين البلدين، إذ دعمت ليبيا العراق في بعض مراحله الحرجة، خصوصًا خلال الحرب العراقية–الإيرانية **(SHOKR, 2013 & KAMAT)**.

**ب– الموقف الليبي من الحرب العراقية الإيرانية ١٩٨٠–١٩٨٨.**

اتسم الموقف الليبي من الحرب العراقية–الإيرانية بالغموض، حيث دعمت ليبيا إيران في البداية، متماشية مع موقف سوريا، التي كانت على خلاف عميق مع العراق. وقدمت ليبيا مساعدات عسكرية لإيران، بما في ذلك أسلحة وتمويل، وذلك في إطار سياستها المناوئة لحزب البعث العراقي. غير أن موقفها لم يكن عدائيًا بالكامل تجاه العراق، إذ بقت العلاقات الدبلوماسية قائمة بين البلدين **(Irfani, 1987)**.

**ت–: العلاقات الاقتصادية والدبلوماسية في التسعينيات**

مع انتهاء الحرب العراقية الإيرانية عام ١٩٨٨، بدأت العلاقات بين ليبيا والعراق تأخذ منحى أكثر إيجابية، حيث وجد البلدان نفسيهما في مواجهة عزلة دولية متزايدة. فالعراق تعرض لعقوبات صارمة عقب غزوه للكويت عام ١٩٩٠، بينما كانت ليبيا تواجه حصارًا دوليًا نتيجة لقضية لوكربي. دفعت هذه الظروف كلا البلدين إلى البحث عن شركاء سياسيين واقتصاديين لدعم مواقفهما الدولية، مما أدى إلى تعزيز التعاون في عدة مجالات. في هذا الإطار، شهدت العلاقات العراقية الليبية تقاربًا ملحوظًا في التسعينيات، حيث دعمت ليبيا موقف العراق في الأمم المتحدة، وطالبت برفع العقوبات المفروضة عليه. وفي المقابل، أقام العراق علاقات اقتصادية محدودة مع ليبيا، شملت تبادل السلع والنفط في إطار محاولات تخفيف أثر الحصار المفروض على كلا البلدين **(Niblock, 2001)**.

**ث–: العلاقات السياسية أبان الغزو الأمريكي للعراق ٢٠٠٣**

مع اقتراب عام ٢٠٠٣، شهدت السياسة الدولية تغيرات حاسمة، كان أبرزها التهديدات الأمريكية المتزايدة تجاه العراق بعد اتهامه بامتلاك أسلحة دمار شامل. في هذه الفترة، تبنت ليبيا موقفًا متحفظًا، إذ لم تقدم دعمًا علنيًا للعراق ضد التهديدات الأمريكية **(Simuziya, 2023)**، وفي ١٣ كانون الثاني ٢٠٠٣ صرح معمر قذافي قائلاً "إن هناك تعاوناً أمنياً بين بلادنا والولايات المتحدة الامريكية للقضاء على القاعدة" **(عبيد، ٢٠١٦، ص ٤٤٤)**. ثم بدأ بتبني سياسات أكثر انفتاحًا على الغرب، خصوصًا بعد قرارها التخلي عن برامجها النووية والكيميائية في أواخر ٢٠٠٣. ورغم أن ليبيا لم تؤيد الغزو الأمريكي للعراق، إلا أنها لم تقم بأي تحركات

ملموسة لدعم النظام العراقي، مما عكس سياسة ليبية خارجية الليبية جديدة ( **Simuziya, 2023**).

**ثانياً: موقف ليبيا من الاحتلال الامريكي للعراق عام ٢٠٠٣.**

شهد الغزو الأمريكي للعراق عام ٢٠٠٣ تباينًا في مواقف الدول العربية، إذ انقسمت بين مؤيد ومعارض أو متحفظ. وكانت ليبيا، التي لطالما اتسمت بسياستها الخارجية المعارضة للهيمنة الغربية، في موقف بالغ التعقيد إزاء هذه الأزمة. فعلى الرغم من خطابها التقليدي المناهض للولايات المتحدة والتدخلات الأجنبية في الشؤون العربية، إلا أن موقفها الفعلي من الاحتلال الأمريكي للعراق عكس تحولات جوهرية في توجهاتها السياسية، خاصة في ظل سعيها لتحسين علاقاتها مع الغرب.

**أ- الموقف الليبي العلني من الغزو الأمريكي**

أبان اندلاع الحرب في مارس ٢٠٠٣، أعلنت ليبيا رسميًا رفضها للغزو الأمريكي للعراق، واعتبرته انتهاكًا لسيادة دولة عربية. وأكدت القيادة الليبية، في تصريحاتها العلنية، أن الحرب تمثل اعتداءً غير مبرر، يهدف إلى السيطرة على موارد العراق واستعماره تحت ذرائع واهية مثل امتلاكه لأسلحة الدمار الشامل. وقد تبنى الإعلام الليبي خطابًا معاديًا للحرب، متماشيًا مع التوجهات العامة للشعوب العربية التي رفضت الاحتلال الأمريكي للعراق، غير أن هذا الموقف لم يكن مصحوبًا بأي خطوات عملية لمعارضة الحرب، إذ لم تتخذ ليبيا إجراءات ملموسة لدعم العراق سياسيًا أو ماديًا، كما فعلت بعض الدول الأخرى مثل سوريا **(Auerswald, 2009)**.

**ب- التحولات في السياسة الخارجية الليبية وعلاقتها بالموقف من الحرب.**

في الفترة التي سبقت الغزو، بدأت ليبيا في إعادة النظر في سياساتها الخارجية، خاصة بعد عقود من المواجهة مع الغرب والعقوبات الاقتصادية التي فرضت عليها بسبب قضية لوكربي. ومع تصاعد التوترات الدولية حول العراق، وجدت ليبيا نفسها في موقف حرج، إذ كان عليها الموازنة بين خطابها المعارض للهيمنة الغربية وسعيها للخروج من العزلة الدولية، بعد سقوط بغداد في نيسان ٢٠٠٣، ليبيا لم تتخذ موقفًا تصعيديًا ضد الولايات المتحدة، بل على العكس، سعت إلى تحسين علاقاتها معها. وتُرجم هذا التحول في كانون الاول ٢٠٠٣، عندما

أعلنت ليبيا رسميًا تخليها عن برامجها لتطوير أسلحة الدمار الشامل، في خطوة فُسرت على أنها محاولة لاسترضاء الغرب وتجنب مصير مشابه لما حدث للعراق **(Litwak, 2006)**.

**ت- غياب الدعم الليبي للمقاومة العراقية.**

على الرغم من تاريخ ليبيا في دعم الحركات الثورية والمقاومات المسلحة، فإنها لم تقدم أي دعم يذكر للمقاومة العراقية ضد الاحتلال الأمريكي. ويعود ذلك إلى عدة عوامل، أبرزها **(Cirincione et al., 2005)**:

١-الرغبة في تجنب الصدام مع الولايات المتحدة: بعد الغزو، بدا أن القيادة الليبية أدركت أن تحدي الولايات المتحدة بشكل مباشر قد يؤدي إلى مزيد من العزلة أو حتى تدخل عسكري ضدها.

٢-التخلي عن الأيديولوجية الثورية لصالح البراغماتية: كان النظام الليبي يسعى لإعادة اندماجه في المجتمع الدولي، مما دفعه إلى الابتعاد عن أي مواقف قد تُفسَّر على أنها دعم للإرهاب أو لمعارضي الولايات المتحدة.

٣-الاختلافات الأيديولوجية مع النظام العراقي السابق: على الرغم من رفض ليبيا للغزو، فإنها لم تكن على علاقة وثيقة بصدام حسين خلال السنوات الأخيرة من حكمه، مما جعلها غير متحمسة لدعمه بعد سقوطه.

**ث- أثر الغزو الأمريكي للعراق على العلاقات الليبية-الأمريكية.**

بعد الاحتلال الأمريكي للعراق، شهدت العلاقات الليبية-الأمريكية تحسنًا ملحوظًا. فقد رحبت واشنطن بالقرار الليبي بالتخلي عن برامج أسلحة الدمار الشامل، ورفعت بعض العقوبات المفروضة عليها، مما مهد الطريق لتحسين العلاقات الدبلوماسية والاقتصادية بين البلدين، وفي عام ٢٠٠٤، قامت الولايات المتحدة بتطبيع جزئي للعلاقات مع ليبيا، وهو ما عكس تغيرًا جوهريًا في السياسة الليبية، حيث انتقلت من دولة تُصنف ضمن "الدول الداعمة للإرهاب" إلى شريك محتمل للغرب. وبالتالي، فإن موقف ليبيا غير العدائي تجاه الاحتلال الأمريكي للعراق يمكن تفسيره كجزء من استراتيجيتها الرامية إلى إعادة تأهيل نفسها على الساحة الدولية **( Deeb, 2000)**.

**ثالثاً: انقطاع العلاقات العراقية الليبية بعد سقوط نظام صدام حسين.**

شهدت العلاقات العراقية الليبية تحوّلًا جذريًا بعد سقوط نظام الرئيس العراقي صدام حسين في نيسان ٢٠٠٣ إثر الغزو الأمريكي للعراق، وهو التحوّل الذي أدى إلى انقطاع شبه كامل في العلاقات الثنائية بين البلدين خلال المرحلة الانتقالية في العراق. فقد كان للعلاقات بين النظامين السابقين طابع خاص، قائم على تقاطعات أيديولوجية بين النظامين القوميين، رغم وجود خلافات سياسية في مراحل متقدمة. إلا أن انهيار النظام العراقي وما تبعه من إعادة تشكيل جذري للخارطة السياسية في العراق، أوجد واقعًا جديدًا لم تكن ليبيا مستعدة للتفاعل معه بالشكل التقليدي، خاصة في ظل التوجهات الجديدة للسياسة الليبية بعد عام ٢٠٠٣، والتي ركزت على الانفتاح على الغرب والابتعاد عن الاصطفافات الأيديولوجية **(Bengio, 2003)**.

منذ الأيام الأولى للاحتلال الأمريكي للعراق، لم تُظهر ليبيا حماسة للاعتراف بالحكومة العراقية المؤقتة التي أنشئت برعاية قوات التحالف، إذ اعتبرتها حكومة غير شرعية تابعة للاحتلال، وهو ما انسجم مع خطابها السياسي الرافض للتدخل الأجنبي. وقد تبنّت ليبيا، بقيادة معمر القذافي، موقفًا عدائيًا نسبيًا من مخرجات الاحتلال الأمريكي، واعتبرت ما حدث في العراق بمثابة مؤامرة ضد وحدة الأمة العربية. هذا الموقف تُرجم في عزوف ليبيا عن إقامة علاقات مباشرة أو فعّالة مع الحكومات العراقية المتعاقبة، بما فيها حكومة إياد علاوي(٢٠٠٤-٢٠٠٥) المؤقتة، ثم الحكومات المنتخبة لاحقًا **(Dodge, 2003)**.

زاد من تعقيد العلاقات الثنائية الاتهامات التي وُجهت إلى النظام الليبي بدعم بقايا حزب البعث العراقي، أو احتضان بعض رموزه، خاصة وأن العديد من المسؤولين السابقين في نظام صدام حسين وجدوا في ليبيا ملاذًا سياسيًا مؤقتًا خلال مرحلة ما بعد ٢٠٠٣. وعلى الرغم من عدم وجود أدلة قاطعة على دعم ليبي مباشر للمقاومة العراقية أو الجماعات المسلحة، إلا أن هذا الانطباع ساهم في خلق توتر مستمر بين النظام السياسي الجديد في بغداد والقيادة الليبية. ورفضت السلطات العراقية أي شكل من أشكال التعاون أو التطبيع مع ليبيا طالما استمرت في احتضان شخصيات من النظام العراقي السابق، وهو ما عمّق الفجوة بين الطرفين **( al Khafaji, 2003)**. في المقابل، لم تُبدِ ليبيا اهتمامًا جادًا باستعادة العلاقات مع العراق الجديد، ويرجع ذلك جزئيًا إلى اختلاف المرجعيات الأيديولوجية بين الطرفين. ففي حين اعتمدت الحكومات العراقية بعد ٢٠٠٣ على مكونات طائفية وعرقية متعددة، لم تجد القيادة الليبية في

تلك المرحلة ما يمكن اعتباره امتدادًا لمشروعها القومي العربي، بل نظرت إلى العملية السياسية العراقية باعتبارها تفكيكًا للهُوية الوطنية والقومية للعراق، وهو ما زاد من تحفظها على التعامل مع هذا الواقع الجديد. ولم تُعيّن ليبيا سفيرًا دائمًا لها في بغداد لفترات طويلة، وظلت العلاقات في حدها الأدنى، ضمن تمثيل دبلوماسي رمزي وغير فعّال **(BIGGAR, 2011 & FISHER)**.

استمرت هذه القطيعة الدبلوماسية والسياسية حتى اندلاع الثورة الليبية في ٢٠١١ وسقوط نظام القذافي، حيث تغير المشهد السياسي الليبي بدوره. غير أن الفوضى السياسية التي تلت انهيار النظام الليبي لم تُتح الفرصة لإعادة بناء العلاقات مع العراق بشكل مؤسسي، بل دخلت ليبيا في حالة من الانقسام الداخلي، مما حال دون تبنّي سياسة خارجية متماسكة إزاء العراق أو غيره من الدول. في الوقت ذاته، لم تُبدِ الحكومات العراقية المتعاقبة اهتمامًا كبيرًا بإحياء هذه العلاقات، ربما لأسباب تتعلق بعدم جدوى هذا الانفتاح في ظل الوضع الليبي المتدهور **(Costantini, 2017)**. من منظور أعمق، فإن انقطاع العلاقات بين العراق وليبيا بعد عام ٢٠٠٣ لم يكن مجرد انعكاس لتحولات سياسية داخلية، بل عكَس أيضًا تصدعًا في مفهوم النظام العربي الرسمي ذاته، حيث لم تعد الروابط القومية أو حتى الجغرافيا كافية لضمان استمرارية العلاقات بين الدول العربية في ظل الاصطفافات الدولية الجديدة والانقسامات الإقليمية التي برزت بعد الغزو الأمريكي. فليبيا، التي سعت بعد ٢٠٠٣ لإعادة تشكيل صورتها في النظام الدولي، فضّلت التركيز على تسوية ملفاتها العالقة مع الغرب وتقديم نفسها كدولة راغبة في الخروج من دائرة "الدول المارقة"، ما جعلها تتعامل مع الملف العراقي بحذر شديد، خصوصًا وأن العراق الجديد كان يُعد في نظر النظام الليبي امتدادًا للنفوذ الأمريكي في المنطقة **( Walldorf, 2019)**.

وفي هذا السياق، لم يكن الغياب الليبي عن المشهد العراقي محصورًا في الجانب السياسي والدبلوماسي فحسب، بل شمل أيضًا الجوانب الاقتصادية والثقافية. فقد توقفت كافة أشكال التعاون الثنائي، مثل التبادل التجاري والاستثماري، والمشاريع المشتركة التي كانت قائمة في الثمانينيات والتسعينيات، وخاصة في مجالات النفط والبنية التحتية والتعليم. كما غاب التمثيل الليبي في المحافل التي كانت تتعلق بإعادة إعمار العراق، وهي مبادرات شاركت فيها العديد من الدول العربية رغم تباين مواقفها من الحرب، مما يؤكد على التباعد الكامل بين البلدين **(Jinil, 2023 & Szalontai)**.

ولم تخلُ هذه المرحلة من بعض المحاولات المحدودة لإعادة جسور التواصل، خاصة بعد عام ٢٠٠٦، حين بدأت بعض الشخصيات الليبية في التلميح إلى ضرورة إعادة بناء العلاقات مع العراق "الجديد"، لكن تلك المحاولات ظلت دون صدى يُذكر، سواء بسبب تحفظ الجانب العراقي أو لعدم وجود إرادة سياسية حقيقية لدى النظام الليبي قبل سقوطه. حتى الزيارات الرسمية أو التنسيق الدبلوماسي بقي في حدوده الدنيا، وغابت عنه الجدية أو الرؤية الاستراتيجية. ويمكن القول إن القذافي تعمّد تجاهل النظام السياسي العراقي الجديد، أو في أفضل الأحوال لم يبدِ استعدادًا للاعتراف بشرعيته، وهي رسالة قرأتها بغداد على أنها موقف عدائي أو على الأقل غير ودي **(Khan, 2024)**.

ومع اندلاع الربيع العربي، واندفاع ليبيا نفسها نحو حالة من الفوضى والانقسام السياسي، أُضيف عامل آخر إلى تعقيد العلاقات بين البلدين، حيث باتت ليبيا تعاني من تعدد مراكز القرار السياسي، ما جعل أي تواصل دبلوماسي مع العراق رهينًا بحالة من الغموض. وفي ظل تركيز العراق على مواجهة التحديات الأمنية والاقتصادية والسياسية، خاصة في ظل تصاعد الإرهاب ومواجهته لتنظيم داعش، لم تحظَ مسألة إعادة العلاقات مع ليبيا بأولوية ضمن أجندته الخارجية **(Khan, 2024)**.

ومن الجدير بالذكر أن بعض الملفات العالقة، مثل تعويضات متبادلة، أو الممتلكات المشتركة، أو حتى ملفات الطلبة والبعثات التعليمية، لم تُحلّ، مما يدل على عمق الانفصال بين الجانبين وغياب آليات التنسيق الفعلي. كما أن المؤسسات الإقليمية مثل الجامعة العربية لم تقم بدور فعّال في هذا السياق، إما بسبب الانقسام داخلها أو لانشغالها بأزمات أكثر حدة.

**المبحث الثاني: العلاقات العراقية الليبية خلال فترة(٢٠٠٦-٢٠١٢).**

**أولاً: موقف جلال طالباني تجاه ليبيا قبيل سقوط نظام معمر القذافي.**

مثّلت فترة رئاسة جلال طالباني (٢٠٠٥--٢٠١٤) للعراق تحوّلًا في نهج الدولة العراقية على مستوى سياستها الخارجية، إذ سعى إلى إعادة ترميم علاقات العراق الدولية التي تضررت بشدة بعد الغزو الأمريكي عام ٢٠٠٣ وسقوط النظام السابق. وفي هذا السياق، كانت ليبيا، بقيادة معمر القذافي، من بين الدول التي لم تكن متحمسة للتقارب مع النظام العراقي الجديد، نظراً لاعتبارات أيديولوجية وسياسية متجذّرة، أبرزها رفضها للوجود الأمريكي في العراق واعتبارها النظام الجديد امتدادًا للهيمنة الغربية. وعلى هذه الخلفية المعقدة، تبنّى جلال طالباني سياسة

خارجية متوازنة تجاه ليبيا، تقوم على مبدأ "الاعتراف بالواقع" والسعي لإعادة بناء الجسور مع الدول العربية كافة، بما فيها تلك التي اتخذت مواقف متحفظة أو معادية من النظام العراقي الجديد **(رشيد وآخرون، ٢٠٢٠)**.

في جوهر هذه السياسة، كان طالباني يدرك أهمية انفتاح العراق على المحيط العربي، من أجل فكّ عزلته الإقليمية، وتقوية شرعيته السياسية في إطار النظام العربي الرسمي. ورغم معرفته بالموقف السلبي الذي تبنّاه القذافي إزاء العملية السياسية العراقية بعد ٢٠٠٣، لم يصدر عن طالباني أو مكتبه الرئاسي أي مواقف تصعيدية تجاه ليبيا، بل سعى إلى تجنّب الاستفزازات **(زكريا، د.ت.، ص ٥-٦)**، وتبنى استراتيجية "الانفتاح المتوازن"، مؤمناً بأن استقرار العراق الجديد مرهون بقبوله في المنظومة العربية. كانت ليبيا تمثل بالنسبة له بوابة مهمة في المغرب العربي والقارة الأفريقية، لذا سعى لتفنيد المخاوف الليبية بشأن التغيير السياسي في العراق، مؤكداً على الهوية العربية للعراق وضرورة تكامل الأدوار (فياض، ٢٠٠٩، ص ٤٥)، ما يشير إلى أن سياسة طالباني تجاه ليبيا اتسمت بالحذر وضبط النفس **(زكريا، د.ت.، ص ٥-٦)**.

من المؤشرات المهمة على نهج طالباني الحذر تجاه ليبيا هو امتناعه عن انتقاد القذافي بشكل مباشر، رغم موقف الأخير الرافض لشرعية الحكومة العراقية، ورفضه إرسال ممثل دبلوماسي دائم إلى بغداد. ولم يستخدم طالباني منصبه الرمزي كرئيس للجمهورية في الدخول في حملات مضادة ضد الأنظمة العربية الرافضة للنظام العراقي الجديد، بل حرص على الحفاظ على علاقات ودّية حتى مع الأطراف التي كانت تستضيف معارضين عراقيين أو مسؤولي النظام السابق، كما هو الحال مع ليبيا **(Ehteshami, 2003)**.

كما أن سياسة جلال طالباني تجاه ليبيا كانت مدفوعة بحسابات داخلية دقيقة، إذ لم يكن العراق آنذاك في موقع يسمح له بخسارة علاقاته مع أي دولة عربية، خاصة أن البلاد كانت تمرّ بفترة هشّة سياسيًا وأمنيًا، مع تزايد نفوذ الجماعات المسلحة والصراعات الطائفية. ولذا، سعى طالباني إلى تحييد ليبيا من قائمة "الدول الخصم"، واعتبار موقفها امتدادًا لمواقفها الأيديولوجية الثابتة، وليس عداءً شخصيًا للعراق الجديد. هذه الرؤية سمحت بالحفاظ على حد أدنى من العلاقات **(Ataman, 2010)**. ركز الطالباني جهوده على ملف التمثيل الدبلوماسي العالي، إذ بذل جهداً شخصياً لإقناع القيادة الليبية باستئناف نشاط سفارتها في بغداد. كما أدار ببراعة ملف الديون والمستحقات المالية، داعياً إلى تحويل ليبيا من "دائن قلق" إلى "شريك مستثمر" في

قطاعات الطاقة والإعمار **(السعدي، ٢٠١٣، ص ١٤٢)**، حيث شارك جلال الطالباني في الدورة الاستثنائية للقمة العربية التي عقدت في يوم السبت ٩ تشرين الأول ٢٠١٠ في مدينة سرت الليبية، واكد فيها على تعزيز العلاقات العراقية مع دول العربية **(جريدة الاتحاد، ١٠ تشرين الأول ٢٠١٠)**، وقد التقى بالرئيس الليبي معمر القذافي وناقشا سبل التعاون بين الدولتين **(جريدة الاتحاد، ١٢ تشرين الأول ٢٠١٠)**. مثلت قمة سرت اختباراً لقوة العراق الدبلوماسية، نجح الطالباني في قيادة ماراثون من اللقاءات الثنائية في "خيام" القذافي، مما أسفر عن "إعلان سرت" الذي تضمن لغة داعمة للعملية السياسية في العراق، معتبراً ذلك انتصاراً شخصياً له في تطبيع وجود العراق بقلب النظام العربي **(زيباري، ٢٠١٦، ص ٣١٢)**.

مع اندلاع الثورة الليبية عام ٢٠١١، لم يكن هناك موقف صدامي واضح من العراق تجاه نظام القذافي، وهو ما يُفهم في إطار سياسة الحذر التي تبناها الطالباني تجاه أنظمة الدول العربية، وتجنّبه الانخراط في النزاعات الداخلية لدول أخرى. اكتفى العراق، في تلك المرحلة، بإصدار بيانات تحث على احترام إرادة الشعب الليبي، دون التدخل في تفاصيل المشهد السياسي هناك، وهو ما حافظ على حيادية العراق، وساهم في تجنب تأزيم العلاقات، سواء مع النظام القائم آنذاك أو مع القوى التي برزت بعد الثورة **(Shareef, 2010)**.

اعتمد جلال طالباني، خلال فترة رئاسته للعراق، ما يمكن وصفه بسياسة الحياد البراغماتي تجاه ليبيا، وهي سياسة قائمة على التوازن بين المبادئ السياسية والضرورات الواقعية. فعلى الرغم من الخلاف الأيديولوجي والسياسي بين النظام الليبي والنظام العراقي الجديد، خصوصًا بعد ٢٠٠٣، إلا أن طالباني تجنّب الانجرار إلى مواقف متشنجة أو تصعيدية، وفضّل تبني خطاب دبلوماسي هادئ يستهدف الحفاظ على استقرار العلاقات الخارجية للعراق. هذا النهج أتاح له التعامل مع الموقف الليبي الرافض للحكومة العراقية بنوع من البرود الدبلوماسي المدروس، دون الدخول في نزاعات لفظية أو مواقف متبادلة من شأنها تعقيد المشهد العراقي داخليًا وخارجيًا **(Galbraith, 2006)**.

وفي هذا الإطار، برز عنصر تجنب التصعيد السياسي كأحد المرتكزات الأساسية لسياسة طالباني تجاه القذافي. فعلى الرغم من التصريحات العلنية التي أطلقها الأخير، والتي اعتبر فيها الحكومات العراقية المتعاقبة بعد ٢٠٠٣ غير شرعية، رفض طالباني الرد بأسلوب هجومي أو توبيخي. وقد حافظ على مستوى منخفض من التصريحات، مراهنًا على الزمن وتغير

موازين القوى، ومعتمدًا على فكرة أن كسب الاعتراف لا يكون بالصدام بل بالمراكمة السياسية والانفتاح على المجتمع الدولي والعربي بشكل أوسع **(Allawi, 2007, p. 48)**. من ناحية أخرى، أظهر طالباني فهمًا دقيقًا لما يجري على الساحة الليبية، وخصوصًا في ظل توجه معمر القذافي بعد عام ٢٠٠٤ نحو الانفتاح على الغرب وحلّ أزماته مع المجتمع الدولي، وعلى رأسها قضية لوكربي. وقد أدرك أن ليبيا خلال تلك المرحلة لم تكن تضع العراق ضمن أولويات سياستها الخارجية، بل ركزت على إعادة تأهيل موقعها في الساحة الغربية، وهو ما جعله يتبنّى نهجًا واقعيًا، حيث لم يُصرّ على استقطاب الدعم الليبي، انطلاقًا من قناعته بأن أجندة ليبيا الخارجية تغيرت وأصبحت تُدار وفق مصالحها مع الغرب أكثر من مصالحها في الفضاء العربي **(Dumbrell, 2005)**.

وحين اندلعت الثورة الليبية عام ٢٠١١، والتي مهدت لسقوط نظام القذافي، تعامل العراق برئاسة طالباني معها بموقف متزن. فقد اختار أن يبقى على الحياد النسبي، إذ لم يصدر عن الرئاسة العراقية أي تأييد مباشر لقوى المعارضة الليبية، ولم تُظهر بغداد أي انحياز ضد القذافي، بل اكتفت ببيانات رسمية تدعو إلى احترام إرادة الشعب الليبي وحقه في تقرير مصيره. ويعكس هذا الموقف التزامًا بسياسة الحياد في الأزمات الإقليمية، وعدم التورط في النزاعات الداخلية للدول العربية، وهي سمة ميّزت نهج طالباني بشكل عام **(Singh, 2006)**.

أما على مستوى الملفات العالقة بين العراق وليبيا، مثل موضوع استضافة ليبيا لبعض مسؤولي النظام العراقي السابق، أو القضايا المتعلقة بالأرصدة الدبلوماسية والممتلكات، فلم تشهد أي تحرك حقيقي من رئاسة الجمهورية. ويبدو أن طالباني قد اختار تجميد هذه الملفات إلى حين توفّر بيئة سياسية أكثر نضجًا تسمح بالتفاوض حولها، دون تعريض العلاقات مع أطراف عربية أخرى للخطر أو التوتر **(Trainor, 2007 & Gordon)**.

أخيرًا، وفي السياق الإقليمي الأوسع، لم يمنح طالباني ليبيا وزنًا مركزيًا ضمن أولويات سياسته العربية، إذ كان تركيزه منصبًا على تعزيز علاقات العراق مع دول الخليج، ومصر، والأردن، وكذلك مع دول الجوار غير العربي مثل تركيا وإيران، في حين ظلت ليبيا تحت حكم القذافي على هامش خريطة العلاقات الخارجية العراقية. وبهذا المعنى، فإن انعكاسات الموقف الليبي على سياسة العراق الإقليمية لم تكن كبيرة، بل كانت ليبيا تُعامَل من قبل طالباني كرؤية سياسية يجب التعامل معها بعقلانية، دون مجازفة أو مجابهة.

**ثانياً: موقف جلال طالباني من الثورة الليبية وسقوط نظام معمر القذافي.**

مثّل اندلاع الثورة الليبية في شباط ٢٠١١ نقطة تحول فارقة في السياسة الإقليمية العربية، وأدى إلى تصدّع عدد من التحالفات التقليدية بين الأنظمة العربية، وخلق مواقف متباينة بين الدول تجاه مسألة دعم الحراك الشعبي أو الاصطفاف مع الأنظمة القائمة. وفي هذا الإطار، اتسم موقف الرئيس العراقي جلال الطالباني من الثورة الليبية بالهدوء السياسي والتحفظ الدبلوماسي، في ظل سعيه المستمر لتبني نهج متوازن لا يضع العراق في دائرة التوتر مع أي من الأطراف المتصارعة في الساحة الليبية. وقد جاء هذا الموقف في سياق سياسة الطالباني العامة القائمة على الحياد الإيجابي وتجنّب التدخل المباشر في الشؤون الداخلية للدول الأخرى، خاصة في ظل هشاشة الوضع الأمني والسياسي في العراق ذاته آنذاك **(Allawi, 2007, p. 81)**.

عند اندلاع الاحتجاجات الليبية ضد نظام معمر القذافي، لم يصدر عن رئاسة الجمهورية العراقية أي موقف فوري أو متسرّع، وإنما اعتمدت بغداد بقيادة الطالباني سياسة الترقب والحياد. وتمثلت الخطوة الأولى في الاكتفاء ببيانات رسمية عامة تدعو إلى احترام تطلعات الشعب الليبي، مع التأكيد على رفض العنف ضد المدنيين. هذا الخطاب العاقل عكس رغبة الطالباني في تفادي الاصطفاف مع أي طرف بشكل مباشر، سواء مع نظام القذافي الذي كانت العلاقات معه فاترة، أو مع قوى المعارضة الليبية التي كانت لا تزال غير واضحة المعالم في بداية الثورة **(Katpur, 2005, as cited in Dumbrell, 2005, p. 35)**.

ومن الجوانب التي تُبرز حذر الطالباني في تعاطيه مع الثورة الليبية، أنه لم يُصدر مواقف إعلامية شخصية قوية تؤيد أو تدين نظام القذافي، وهو أمر لافت في ظل موقف كثير من الدول العربية آنذاك. وقد فُسّر ذلك باعتباره محاولة للحفاظ على صورة العراق كدولة مستقلة عن الاستقطابات الإقليمية، لا سيما وأن البلاد كانت لا تزال تواجه تحديات ما بعد الانسحاب الأمريكي الوشيك، وتحتاج إلى علاقات متوازنة مع كافة الأطراف العربية والدولية. كما أن الرئاسة العراقية أدركت أن انخراط العراق في أي نزاع عربي، سواء بشكل مباشر أو بالتصريحات، قد يُستغل داخليًا لتغذية الانقسامات الطائفية والسياسية **(Trainor, & Gordon, 2007, p. 182)**.

ومع تطور الأوضاع في ليبيا وتصاعد القتال المسلح، وصولًا إلى تدخل حلف الناتو عسكريًا، وبدء انهيار مؤسسات الدولة الليبية، ظل الموقف العراقي بقيادة الطالباني حذرًا ومحسوبًا. لم يُشارك العراق في أي تحالف إقليمي أو دولي لدعم التدخل في ليبيا، ولم يصدر عن الطالباني أو الحكومة العراقية مواقف داعمة علنيًا للضربات الجوية التي استهدفت مواقع تابعة للقذافي، ما يعكس رغبة في الحفاظ على مبدأ السيادة وعدم التدخل. وبالمثل، لم تعترض بغداد على قرارات الجامعة العربية المتعلقة بتعليق عضوية ليبيا أو منح مقعدها للمجلس الانتقالي الليبي، لكنها لم تكن أيضًا من القوى الدافعة لتلك القرارات، بل تعاملت معها بروح الالتزام الجماعي وليس الانخراط القيادي **(Allawi, 2007, p. 81)**.

مع سقوط نظام القذافي في آب ٢٠١١، لم يحتفِ العراق رسميًا بهذه النهاية، كما فعلت بعض الدول الأخرى التي كانت على خلاف علني مع النظام الليبي، بل اكتفى الطالباني بتصريحات مقتضبة أكد فيها ضرورة احترام إرادة الشعوب وحقها في اختيار قيادتها بحرية. ولم يُصدر موقفًا يُظهر شَماتة أو رغبة في الانتقام السياسي، رغم ما شاب العلاقة بين العراق وليبيا في عهد القذافي من توتر واتهامات. وبهذا، حافظ الرئيس العراقي على اتساق موقفه في كل مراحل الأزمة، مع التركيز على وحدة ليبيا وسلامة أراضيها، دون التدخل في هوية من يحكمها **(Pelham, 2012)**.

ومن الناحية الدبلوماسية، لم يُبادر طالباني، خلال الفترة المتبقية من رئاسته، إلى إقامة علاقات قوية مع النظام الليبي الجديد، نظرًا إلى الاضطراب الأمني والمؤسسي الذي شهدته ليبيا بعد الثورة. كما أن استمرار انقسام السلطة الليبية بين قوى سياسية متنازعة جعل من الصعب بناء سياسة خارجية ثابتة تجاه ليبيا الجديدة، فضلًا عن أن أولويات العراق كانت منصبّة على الملفات الأمنية والداخلية، لا سيما مع تصاعد خطر الجماعات المسلحة في مناطق واسعة من البلاد **(Edgar, 2021 & Mako)**.

اعتمد جلال طالباني في تعامله مع الثورة الليبية على سياسة الحياد الإيجابي والمتوازن، إذ لم يصطف بشكل مباشر إلى جانب النظام الليبي بقيادة معمر القذافي، كما لم يُعلن تأييده الصريح للثوار أو للمجلس الانتقالي الليبي، بل فضّل الوقوف في منطقة وسط، تراعي مصلحة العراق وتعكس توجهه بعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول. وقد عُد هذا الحياد نتيجة لرؤية

ناضجة تنطلق من إدراك أن العراق الخارج من حرب واحتلال لا يمكنه تحمل كلفة التورط في الصراعات الإقليمية (Al-Hassani, 2021).

ومن الملاحظ أن الموقف الرسمي الصامت للرئاسة العراقية كان مدروسًا بدقة. فقد التزم طالباني الصمت السياسي ولم يُدلِ بأي تصريحات مباشرة تهاجم القذافي، رغم العلاقات المتوترة بين العراق وليبيا خلال السنوات السابقة للثورة، ورغم مواقف القذافي المعادية للنظام السياسي العراقي بعد ٢٠٠٣. هذا التريث عكس رغبة القيادة العراقية في التعامل مع الملف الليبي بعيدًا عن الحسابات الشخصية أو الأيديولوجية، خاصة في ظل مرحلة دقيقة كان يمر بها العالم العربي بأكمله (Dodge, 2021).

كذلك، حرص طالباني على تجنّب التورط في الصراع الليبي، سواء عبر الدعم السياسي لأحد الأطراف أو بالمشاركة في التحالفات الإقليمية أو الدولية التي تدخلت في النزاع الليبي. فقد رفض العراق الانخراط في أي عمل عسكري أو لوجستي تحت مظلة الناتو أو عبر دول عربية أخرى، مُكرّسًا بذلك مبدأ احترام السيادة الوطنية، الذي لطالما تبنّاه في سياسة العراق الخارجية منذ عام ٢٠٠٥، نتيجة ما عاشه العراق نفسه من انتهاك لهذا المبدأ (Monten, & Downes, 2013).

وقد تعاملت الحكومة العراقية تحت قيادة طالباني أيضًا مع قرارات الجامعة العربية المتعلقة بليبيا بطريقة متوازنة. فبينما لم تكن بغداد من الدول التي دفعت باتجاه تعليق عضوية ليبيا أو الاعتراف الفوري بالمجلس الانتقالي، إلا أنها في الوقت ذاته لم تعارض تلك القرارات، بل تعاملت معها كجزء من الالتزام الجماعي ضمن الموقف العربي العام. وبهذا، حافظ العراق على دوره داخل النظام العربي دون أن يكون طرفًا مؤثرًا أو مثيرًا للجدل في مسألة ليبيا (Herring, 2008).

بعد سقوط نظام القذافي في آب ٢٠١١، برز حرص طالباني على غياب الانفعال السياسي أو الشماتة، حيث لم يُظهر العراق أي مظاهر احتفال أو انتقام سياسي كما فعلت بعض الدول التي كانت تُكنّ عداءً علنيًا للقذافي. وفضّل طالباني الاكتفاء بتصريحات مقتضبة أكدت ضرورة احترام إرادة الشعوب وعدم التدخل في خياراتها، وهو موقف يعكس نضجًا دبلوماسيًا وابتعادًا عن الخطابات الشعبوية أو التوظيف السياسي للأحداث (Ihsan, 2018).

وبما أن العراق في تلك الفترة كان منهمكًا بتحدياته الداخلية الكبرى، مثل ترتيبات الانسحاب الأمريكي وملف الأمن الوطني والانقسام السياسي، فقد كان من الطبيعي أن يُمنح الملف الليبي اهتمامًا ثانويًا. فالرئيس طالباني كان يعي أن العراق لا يملك قدرة سياسية أو دبلوماسية للمناورة في ملفات خارجية شائكة كالوضع الليبي، فاختار أن يركّز جهوده في إدارة ملفات الداخل العراقي **(Kühn, 2012)**. في المقابل، لم يُسجَّل خلال فترة الثورة أو ما بعدها أي تحرك رسمي نحو إقامة علاقات جديدة أو وثيقة مع النظام الليبي الانتقالي، ويرجع ذلك إلى حالة عدم الاستقرار السياسي والأمني في ليبيا بعد القذافي، فضلًا عن غموض القوى المسيطرة على الأرض، وهو ما جعل العراق يتحفظ في التعامل مع المجلس الانتقالي أو الحكومات المؤقتة، مفضّلًا الانتظار لحين استقرار الوضع السياسي **(Lemay-Hébert, 2009)**.

وفي هذا الإطار، واصل طالباني التمسك بمبدأ احترام السيادة الوطنية، وهو مبدأ أكد عليه باستمرار في مواقفه من الثورات العربية الأخرى، خصوصًا سوريا واليمن. فقد شدد على ضرورة عدم التدخل في شؤون الدول الأخرى وترك المجال للشعوب كي تقرر مصيرها دون ضغوط أو إملاءات من الخارج **(Mac Ginty, 2011)**.

وقد عكس موقفه هذا قراءة دقيقة للواقع الإقليمي، إذ أدرك أن الاصطفاف مع طرف ضد آخر في النزاع الليبي قد يُدخل العراق في مواجهات دبلوماسية أو سياسية مع أطراف عربية أو دولية، أو يُستغل داخليًا لتغذية الانقسام السياسي، خاصة أن بعض الأطراف العراقية كانت تنظر بشك إلى الثورات العربية بوصفها امتدادًا لمشاريع خارجية **(Mac Ginty, 2021)**.

**ثالثاً: عودة العلاقات الدبلوماسية بين ليبيا والعراق عام ٢٠١٢.**

بعد سنوات من القطيعة السياسية والجمود الدبلوماسي بين العراق وليبيا، شهد عام ٢٠١٢ تطورًا مهمًا تمثل في استئناف العلاقات الرسمية بين البلدين، وذلك في أعقاب التحولات الجذرية التي شهدتها ليبيا بعد سقوط نظام العقيد معمر القذافي في عام ٢٠١١. مثّلت هذه العودة خطوة رمزية لكنها محورية في سياق إعادة انخراط البلدين ضمن الفضاء العربي المشترك، ومحاولة تجاوز الإرث الثقيل من التوترات والتباعد الذي ميّز العلاقات الثنائية خلال العقد السابق. وقد عكست هذه المبادرة رغبة مشتركة في فتح صفحة جديدة تقوم على المصالح المتبادلة والانفتاح السياسي بعيدًا عن مواقف الماضي وتحفظاته **(Mako, 2021)**.

لقد جاء استئناف العلاقات في وقت كان فيه العراق يحاول تعزيز حضوره الإقليمي بعد الانسحاب الأمريكي أواخر عام ٢٠١١، وسعى إلى مدّ جسور التعاون مع الدول العربية التي شهدت بدورها تحولات سياسية كبرى في إطار ما عُرف ب "الربيع العربي". أما ليبيا، التي دخلت في مرحلة انتقالية صعبة بعد إسقاط النظام السابق، فكانت بحاجة إلى استعادة شبكة علاقاتها الدولية، خاصة مع الدول التي تشاركها التحديات الأمنية وتجارب إعادة بناء الدولة. وقد وجدت الحكومة الليبية الانتقالية في العراق طرفًا عربيًا مهمًا يمكن التعاون معه، لا سيما على مستوى الخبرات المؤسسية والإدارية، فضلًا عن وجود جاليات ومصالح اقتصادية متبادلة (**Roberts, 2013**).

وقد توّجت هذه العودة بتبادل التمثيل الدبلوماسي بين البلدين، حيث أعلنت وزارة الخارجية العراقية في منتصف عام ٢٠١٢ أنها استقبلت وفدًا رسميًا من الحكومة الليبية المؤقتة، وتم الاتفاق على إعادة فتح السفارة الليبية في بغداد، وكذلك إعادة فتح السفارة العراقية في طرابلس لاحقًا، في إطار جهود تطبيع العلاقات الثنائية. كما تم التباحث حول عدد من الملفات المهمة، أبرزها تسوية أوضاع الجالية العراقية في ليبيا، واستعادة بعض الممتلكات والأصول التي كانت تخص الدولة العراقية في عهد النظام السابق، بالإضافة إلى ملف السجناء والمفقودين (**Muhammad, 2025**).

تميزت هذه العودة ببعد رمزي مهم، إذ عكست تجاوز البلدين لمرحلة من سوء الفهم والجمود السياسي، وفتحت المجال لبناء علاقات جديدة على أساس المصالح الواقعية بعيدًا عن الخلفيات الأيديولوجية. كما جاءت في وقت حرج بالنسبة لكلا الدولتين، حيث كان كل منهما في طور إعادة بناء مؤسسات الدولة بعد فترات من الانهيار السياسي والصراع المسلح. وعلى الرغم من أن حجم التعاون الاقتصادي أو الأمني لم يشهد قفزات كبيرة بعد هذا التاريخ، إلا أن استئناف العلاقات الدبلوماسية شكّل الأساس الذي يمكن البناء عليه في المستقبل لتعزيز التنسيق السياسي وتبادل الخبرات (**White, 2011**). من الجدير بالذكر أن هذه العودة لم تكن خالية من التحديات، إذ واجهت كل من ليبيا والعراق في تلك المرحلة أزمات داخلية حالت دون تفعيل التعاون بشكل فعّال، سواء بسبب الانقسامات السياسية في ليبيا أو الأوضاع الأمنية غير المستقرة في العراق. إلا أن استمرار التواصل بين وزارتي الخارجية والبعثات الدبلوماسية، وإشراك

البلدين في عدد من المبادرات العربية المشتركة، شكّل مؤشرًا على وجود إرادة سياسية لاستمرار العلاقات وعدم العودة إلى حالة الانقطاع السابقة.

**الخاتمة**

تمثل العلاقات العراقية الليبية نموذجًا معقدًا لتفاعلات السياسة العربية البينية، حيث تأثرت على مرّ العقود بعوامل أيديولوجية، وتحولات إقليمية، وظروف داخلية في كلا البلدين. وقد أظهر هذا البحث كيف تطورت هذه العلاقات من تعاون متذبذب في ظل نظامي صدام حسين ومعمر القذافي، إلى قطيعة شبه كاملة بعد ٢٠٠٣، ثم إلى محاولات ضعيفة لإعادة التواصل بعد سقوط النظامين. في مرحلة ما قبل عام ٢٠٠٣، ساد نوع من التوافق الظاهري بين النظامين القوميين رغم تباين الأهداف، إلا أن هذا التوافق سرعان ما تلاشى بفعل التحولات الإقليمية الكبرى، لا سيما بعد الاحتلال الأمريكي للعراق. وقد اتسم موقف ليبيا آنذاك بالتحفظ وعدم الاعتراف بالنظام الجديد، فيما اتسمت سياسة الرئيس جلال طالباني بالحذر والانفتاح المشروط، متجنبًا التصعيد ومؤمنًا بأهمية استعادة العراق لمكانته العربية دون إثارة الخصومات.

ومع انطلاق الثورة الليبية وسقوط نظام القذافي، واصل العراق تحت قيادة طالباني التزامه بمبدأ الحياد، وحرص على تبني خطاب معتدل يراعي التوازنات الداخلية والإقليمية، دون انخراط مباشر في مسارات الصراع أو التورط في مواقف أيديولوجية حادة. وبعد عام ٢٠١٢، شكّلت عودة العلاقات بين البلدين خطوة إيجابية نحو تجاوز الماضي وبناء علاقات قائمة على المصالح المتبادلة لا على الانتماءات السياسية السابقة.

إن هذا المسار المتقلب للعلاقات العراقية الليبية يعبّر عن حجم التعقيد الذي يواجهه العمل العربي المشترك، خاصة في ظل اختلاف أنظمة الحكم، وتباين الرؤى تجاه القضايا الإقليمية. ومع ذلك، فإن عودة التواصل السياسي بين بغداد وطرابلس تفتح الباب أمام مستقبل أكثر تعاونًا، شرط توفر إرادة سياسية مستقرة، واستثمار التجارب السابقة في صياغة علاقات قائمة على الاحترام، والمصالح، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية، بما يعزز وحدة الصف العربي ويخدم مصالح شعوب البلدين.

## قائمة المصادر

### أولاً: المصادر العربية

١. جريدة الاتحاد. (١٠ تشرين الأول ٢٠١٠). العدد (٢٥٢١).

٢. جريدة الاتحاد. (١٢ تشرين الأول ٢٠١٠). العدد (٢٥٢٣).

٣. رشيد، صلاح، شيخاني، شيرز أو، و عبدالفتاح، عماد الدين حلمي. (٢٠٢٠). مذكرات الرئيس جلال طالباني: رحلة ستين من جبل كردستان إلى قصر السلام. شؤون عربية، العدد ١٨٤، ٢٠٢٢١١.

٤. زكريا، مرفت. (د.ت.). آليات جديدة، كيف تتعامل إيران مع تمدد النفوذ الطالباني في أفغانستان. مجلة آفاق سياسية، العدد ٧٥، ٥٦.

٥. زيباري، هوشيار. (٢٠١٦). الدبلوماسية العراقية في عقد من الزمن، قراءة في ملفات القمة العربية. أربيل: مؤسسة التفسير للنشر.

٦. سالّح، گۆران ئيبراهيم. (د.ت.). دۆزى كورد له بازنەى پەيوەندييەكانى ئەمريكا و عێراقدا، ١٦ى ئازارى ١٩٧٥ ٢ى ئابى ١٩٩٠.

٧. السعدي، عباس فاضل. (٢٠١٣). دبلوماسية العراق في المحيط العربي، دراسة في المتغيرات والمواقف. بيروت: دار المنهل.

٨. شيخموس، هومر. (٢٠١٨). پشكۆيەك له خۆلّەميّشدا (نەوزاد عەلى ئەحمەد، إعداد) (الطبعة الثانية). سليمانى: چاپخانەى كارۆ.

٩. الطالباني، جلال. (٢٠١٤). مذكرات جلال الطالباني، سيرة حياة ونضال (عرفان قانع، إعداد). السليمانية: دار الأدب.

١٠. عبدالله، بدرية صالح. (٢٠٢٢). تحديات المصالحة الوطنية في ليبيا بعد عام ٢٠١١٢٠٢١. مجلة العلوم القانونية والسياسة، المجلد ١١، العدد ٢، الجزء ١، ٧.

١١. عبيد، منى حسين. (٢٠١٦). العلاقات الامريكية الليبية ١٩٦٩٢٠١١. مجلة الأستاذ، العدد ٢١٧، المجلد ٢، ٤٤٤.

١٢. فياض، عامر حسن. (٢٠٠٩). السياسة الخارجية العراقية، التحديات والفرص بعد عام ٢٠٠٣. بغداد: بيت الحكمة.

## References


1. Al-Ittihad Newspaper. (October 10, 2010). Issue No. 2521.
2. Al-Ittihad Newspaper. (October 12, 2010). Issue No. 2523.
3. Rashid, Salah, Sheikhan, Shirzad O., & Abdel-Fattah, Imad al-Din Helmi. (2020). Memoirs of President Jalal Talabani: A Sixty-Year Journey from the Mountains of Kurdistan to the Peace Palace [English translation of Arabic title]. Arab Affairs, Issue No. 184, 2022/11.
4. Zakaria, Mervat. (n.d.). New Mechanisms: How Iran Deals with the Expansion of Talibani Influence in Afghanistan [English translation of Arabic title]. Political Horizons Journal, Issue No. 75, p. 56.
5. Zebari, Hoshyar. (2016). Iraqi Diplomacy over a Decade: A Reading of the Arab Summit Files [English translation of Arabic title]. Erbil: Tafsir Publishing House.
6. Salih, Goran Ibrahim. (n.d.). The Kurdish Cause within the Framework of US-Iraqi Relations, March 16, 1975 – August 2, 1990 [English translation of Kurdish title].
7. Al-Saadi, Abbas Fadel. (2013). Iraq's Diplomacy in the Arab Milieu: A Study of Variables and Positions [English translation of Arabic title]. Beirut: Dar Al-Manhal.
8. Shekhmus, Homer. (2018). A Glimmer in the Ashes [English translation of Kurdish title] (N. A. Ahmed, Ed.) (2nd ed.). Sulaymaniyah: Karo Printing House.
9. Al-Talabani, Jalal. (2014). Memoirs of Jalal Talabani: A Biography of Life and Struggle [English translation of Arabic title] (I. Qane, Ed.). Sulaymaniyah: Dar Al-Adab.
10. Abdullah, Badriah Salih. (2022). Challenges of National Reconciliation in Libya After 2011–2021 [English translation of Arabic title]. Journal of Legal and Political Sciences, Vol. 11, No. 2, Part 1, p. 7.
11. Obeid, Muna Hussein. (2016). US-Libyan Relations 1969–2011 [English translation of Arabic title]. Al-Ustad Journal, Issue No. 217, Vol. 2, p. 444.
12. Fayyad, Amer Hassan. (2009). Iraqi Foreign Policy: Challenges and Opportunities After 2003 [English translation of Arabic title]. Baghdad: Bayt Al-Hikmah.

13. al Khafaji, Isam. (2003). A Few Days After: State and Society in a PostSaddam Iraq. In Isam Al Khafaji and Steven Simon (Eds.), Iraq at the Crossroads: State and Society in the Shadow of Regime Change. London and Oxford: International Institute for Strategic Studies and Oxford University Press.

14. AlHassani, Ruba Ali. (2021). Storytelling: Restorative Approaches to Post2003 Iraq Peacebuilding. Journal of Intervention and Statebuilding, Volume 15, Number 4, 510527.

15. Allawi, Ali. (2007). The Occupation of Iraq: Winning the War, Losing the Peace. USA: Yale University Press.

16. Anderson, Lisa. (1986). The State and Social Transformation in Tunisia and Libya, 18301980. Princeton University Press.

17. Ataman, Muhittin. (2010). ranIrak Üstünlük Mücadelesi: Çok Boyutlu Sorunlar. In Kemal nat, Burhanettin Duran and Muhittin Ataman (Eds.), Dünya Çatımaları: Çatıma Bölgeleri ve Konuları (3rd Edition, 165181). Ankara: Nobel Yayın Daıtım.
18. Auerswald, Philip E. (2009). Iraq, 19902006. Cambridge: Cambridge University Press.
19. Bengio, Ofra. (2003). Pitfalls of Instant Democracy. In Michael Eisenstadt and Eric Mathewson (Eds.), U.S. Policy in Post Saddam Iraq: Lessons from the British Experience (1526). Washington: The Washington Institute for Near East Policy.
20. Bremer, Paul with Malcolm McConnell. (2006). My Year in Iraq: The Struggle to Build a Future of Hope. New York: Simon & Schuster.
21. Cirincione, Joseph, Wolfsthal, Jon B., and Rajkumar, Miriam. (2005). Libya. In Deadly Arsenals: Nuclear, Biological, and Chemical Threats (2nd Edition, 317328). Carnegie Endowment for International Peace.
22. Costantini, Irene. (2017). Iraq and Libya: common challenges for the years ahead. Middle East Research Institute.
23. Deeb, Mary Jane. (2000). Qadhafi's changed policy: causes and consequences. Middle East Policy, Volume 7, Number 2, 146153.
24. Dodge, Toby. (2003). US Intervention and Possible Iraqi Futures. Survival, Volume 45, Number 3, 110112.
25. Dodge, Toby. (2021). The Failure of Peacebuilding in Iraq: The Role of Consociationalism and Political Settlements. Journal of Intervention and Statebuilding, Volume 15, Number 4, 459475.
26. Downes, B. Alexander, and Monten, Jonathan. (2013). Forced to Be Free?: Why ForeignImposed Regime Change Rarely Leads to Democratization. International Security, Volume 37, Number 4, 90131.
27. Dumbrell, John. (2005). Bush's war: the Iraq conflict and American democracy. In Alex Danchev and John MacMillan (Eds.), Iraq War and Democratic Politics (4041). Oxford: Routledge.
28. Dumbrell, John. (2008). The Neoconservative Roots of the War in Iraq. In James Pfiffner and Mark Phythian (Eds.), Intelligence and National Security Policymaking on Iraq: British and American Perspectives (31). Manchester: Manchester University Press.
29. Ehteshami, Anoushiravan. (2003). IranIraq Relations After Saddam. The Washington Quarterly, Volume 26, Number 4.
30. Fisher, David, and Biggar, Nigel. (2011). Was Iraq an unjust war? A debate on the Iraq war and reflections on Libya. International Affairs, Volume 87, Number 3, 687707.
31. Galbraith, Peter. (2006). The End of Iraq: How American Incompetence Created a War Without End. New York: Simon and Schuster.
32. Gordon, Michael, and Trainor, Bernard. (2007). Cobra II: The Inside Story of the Invasion and Occupation of Iraq. London: Atlantic Books.
33. Herring, Eric. (2008). Neoliberalism Versus Peacebuilding in Iraq. In Michael Pugh, Neil Cooper and Mandy Turner (Eds.), Whose Peace? Critical Perspectives on the Political Economy of Peacebuilding (4765). New York: Palgrave Macmillan.

34. Ihsan, Mohammed. (2018). Transitional Justice in Iraq after 2003. Peer Reviewed Journal of Forensic and Genetic Sciences, Volume 2, Number 5, 14.
35. Irfani, Suroosh. (1987). The IranIraq War And Its Implications For The Region. Strategic Studies, Volume 11, Number 2, 3859.
36. Kamat, Anjali, and Shokr, Ahmad. (2013). Libya. In Paul Amar and Vijay Prashad (Eds.), Dispatches from the Arab Spring: Understanding the New Middle East (157203). University of Minnesota Press.
37. Khan, Hashmat Ullah. (2024). An analytical investigation of consequences of terrorism in the Middle East. Journal of Economic Criminology, Volume 4, 100067.
38. Kühn, Florian P. (2012). The Peace Prefix: Ambiguities of the Word 'Peace'. International Peacekeeping, Volume 19, Number 4, 396409.
39. LemayHébert, Nicolas. (2009). Statebuilding Without NationBuilding? Legitimacy, State Failure and the Limits of the Institutionalist Approach. Journal of Intervention and Statebuilding, Volume 3, Number 1, 2145.
40. Litwak, Robert S. (2006). Iraq and Libya: Nonproliferation Through Regime Change or Change in A Regime? In Proliferation of Weapons of Mass Destruction in the Middle East: Directions and Policy Options in the New Century. Initiatives in Strategic Studies: Issues and Policies. New York: Palgrave Macmillan.
41. Mac Ginty, Roger. (2011). Review Article: Whatever Happened to Politics and Ideology? International Peacekeeping, Volume 18, Number 1, 110113.
42. Mac Ginty, Roger. (2021). Conflict Disruption: Reassessing the Peace and Conflict System. Journal of Intervention and Statebuilding, Volume 15, Number 3.
43. Mako, Shamiran. (2021). Subverting Peace: the Origins and Legacies of deBa'athification in Iraq. Journal of Intervention and Statebuilding, Volume 15, Number 4, 476493.
44. Mako, Shamiran, and Edgar, Alistair D. (2021). Evaluating the Pitfalls of External Statebuilding in Post2003 Iraq (20032021). Journal of Intervention and Statebuilding, Volume 15, Number 4, 425440.
45. Muhammad, Ahmed. (2025). Iraq and the issue of Libyan independence: a preliminary documentary study. Journal of Kufa Studies Center, Volume 1, Number 1, 216231.
46. Niblock, Tim. (2001). The Regional And Domestic Political Consequences Of Sanctions Imposed On Iraq, Libya And Sudan. Arab Studies Quarterly, Volume 23, Number 4, 5967.
47. Pelham, Nicolas. (2012). Libya in the Shadow of Iraq: The 'Old Guard' Versus the Thuwwar in the Battle for Stability. International Peacekeeping, Volume 19, Number 4, 539548.
48. Roberts, David. (2013). Everyday Legitimacy and Postconflict States: Introduction. Journal of Intervention and Statebuilding, Volume 7, Number 1, 110.
49. Shareef, Mohammed Jalal Majeed. (2010). President George W. Bush's Policy Towards Iraq: Change or Continuity? Durham theses, Durham University.
50. Simuziya, Nkonkoni J. (2023). The (il)legality of the Iraq War of 2003: An Analytical Review of the Causes and Justifications for the USled invasion. Cogent Social Sciences, Volume 9, Number 1.

51. Singh, Robert. (2006). The Bush Doctrine. In Mary Buckley and Robert Singh (Eds.), The Bush Doctrine and the War on Terrorism: Global Responses, Global Consequences (18). Oxford: Routledge.
52. St John, Ronald Bruce. (2004). "Libya Is Not Iraq": Preemptive Strikes, WMD and Diplomacy. Middle East Journal, Volume 58, Number 3, 386402.
53. Szalontai, Balázs, and Jinil, Yoo. (2023). Maneuvering between Baghdad and Tehran: North Korea's Relations with Iraq and Iran during the Cold War. Journal of Cold War Studies, Volume 25, Number 2, 179247.
54. Vandewalle, Dirk. (2012). A History of Modern Libya. Cambridge University Press.
55. Walldorf, C. William. (2019). Regime Change In Iraq And Libya. In To Shape Our World for Good: Master Narratives and Regime Change in U.S. Foreign Policy, 19002011 (167198). Cornell University Press.
56. White, N. D. (2011). Libya and Lessons from Iraq: International Law and the Use of Force by the United Kingdom. Netherlands Yearbook of International Law, Volume 42, 215229.
13.